



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединённых Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## لجنة البرنامج

الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة

روما، 18-22 مايو/أيار 2020

تقرير المتابعة لتقييم مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن  
الغذائي وسوء التغذية (الهدف الاستراتيجي 1)

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Máximo Torero

كبير الخبراء الاقتصاديين

إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الهاتف: +3906 5705 0869

يمكن طباعة هذه الوثيقة عند الطلب انسجاماً مع مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للحد قدر المستطاع من أثرها على البيئة وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

### موجز

- ◀ تم النظر في تقييم مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الهدف الاستراتيجي 1) في الدورة الرابعة والعشرين بعد المائة للجنة البرنامج في مايو/أيار 2018. وأحاطت لجنة البرنامج علمًا بالنتائج الإيجابية للتقييم من حيث تصميم الهدف الاستراتيجي 1 وتنفيذه، واتفقت مع التوصيات الأربعة الصادرة، وأثنت على الإجراءات والأطر الزمنية المقترحة الواردة في رد الإدارة.
- ◀ ودعت التوصيات المنظمة إلى القيام بما يلي:
- (1) دمج أفضل للبلديات والحكومات المحلية، والأوساط الأكاديمية ومعاهد التدريب الوطنية، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (تحليل السياسات وتقييمها)، ومنظمات المزارعين، ومنظمات المستهلكين، والقطاع الخاص، في إطار النتائج والأنشطة بموجب الهدف الاستراتيجي 1؛ واستكشاف المانحين غير التقليديين وآليات تعبئة الموارد؛
  - (2) تعزيز القدرات لدعم تنفيذ السياسات وتحليلها على المستوى القطري؛
  - (3) زيادة الوعي بشأن المسارات من الزراعة إلى التغذية، وزيادة الاهتمام بتنوع الأنماط الغذائية كوسيلة لمعالجة مشكلة الوزن الزائد والسمنة، بما في ذلك من المنظور الجنساني، وتعزيز الزراعة والسياسات والاهتمامات في مجالات تنسيق التغذية؛
  - (4) الدعوة إلى سياسات إنمائية أكثر استدامة وإنصافاً، بالاعتماد على مجموعة متنوعة من قنوات المشورة والدعوة.
- ◀ وأحرزت المنظمة تقدماً كبيراً في معالجة التوصيات الأربع من خلال ما يلي: توسيع نطاق الشركاء المشمولين بإطار نتائج الهدف الاستراتيجي 1؛ وتعزيز القدرات على المستوى القطري لتقديم دعم سياسي قائم على الأدلة للحكومات والشركاء في التنمية من أجل تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة 2؛ وزيادة الانتباه إلى التنوع الغذائي والمسارات من الزراعة والنظم الغذائية إلى التغذية والنظم الغذائية الصحية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية؛ ومن خلال الدعوة إلى سياسات إنمائية أكثر استدامة وإنصافاً من خلال مجموعة واسعة من قنوات المشورة والدعوة.
- ◀ وترحب إدارة المنظمة بفرصة عرض التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات المتابعة لتقييم الهدف الاستراتيجي 1 في سياق الجهود المتزايدة التي تبذلها المنظمة لدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى نطاق إجراءات المتابعة لتقييم الهدف الاستراتيجي 1، ينظر استعراضها أيضاً في النتائج الأولية لتقييم مساهمات المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2، المقدمة إلى الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة للجنة البرنامج، في إطار بند منفصل.
- ◀ وتوفر المبادرات الجديدة، مثل مبادرة العمل يبدأ بيد والجهود المتضامنة للعمل نحو تحويل نظم الأغذية والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مداخل إضافية لتسريع مساهمة المنظمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جميع أشكاله، مع ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويتم إبراز ذلك في تحديد الخطوات التالية.

### التوجيهات المطلوبة من لجنة البرنامج

◀ إن لجنة البرنامج مدعوة إلى الإحاطة علمًا بالتقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في ردّ إدارة المنظمة على تقييم مساهمة المنظمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الهدف الاستراتيجي 1) وتقديم التوجيه حسب الاقتضاء.

### مسودة المشورة

إن اللجنة:

- ◀ أحاطت علمًا بالتقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في ردّ الإدارة؛
- ◀ وأكدت الارتباط المباشر بين الهدف الاستراتيجي 1 لمنظمة الأغذية والزراعة ومقاصد الأمن الغذائي والتغذية لهدف التنمية المستدامة 2، وكذلك الصلة الوثيقة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، ولا سيما الهدفين 1 و3؛
- ◀ وأحاطت علمًا بأن المبادرات الجديدة، مثل مبادرة العمل يدًا بيد والجهود المتضافرة الجديدة للعمل نحو تحوّل النظم الغذائية، توفر نقاط دخول إضافية لتسريع مساهمة المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة.

## أولاً - لمحة عامة/النقاط البارزة

- 1- ترحب إدارة منظمة الأغذية والزراعة بفرصة عرض التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في ردّ الإدارة على تقييم مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الهدف الاستراتيجي 1).<sup>1</sup>
- 2- وقدم التقييم أربع توصيات لتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه المنظمة للهدف الاستراتيجي 1 وتحسين جودته على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، بالاستفادة من الميزة النسبية للمنظمة.
- 3- واستجابة للتوصيات، بذلت إدارة المنظمة جهودًا كبيرة لضمان إجراءات المتابعة وتعزيز الاتساق في معالجة المجالات الأربعة التي تم إبرازها. وتماشى إجراءات المتابعة بشكل كامل مع عملية مراجعة وتحديث رؤية المنظمة واستراتيجيتها في مجال التغذية، وهي وثيقة الصلة بتوصيات تقييم الهدف الاستراتيجي 1.

## ثانيًا - موجز التقدم المحرز في ما يتعلق بتوصيات التقييم الأربعة

- 4- تم تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات الإدارية الأربعة التي تضمنتها مصفوفة ردّ الإدارة باعتبارها "جيدة" (5) أو "ممتازة" (6). وترد قائمة تفصيلية بالإجراءات المتخذة للاستجابة لكل توصية في المرفق بهذا التقرير. ويرد أدناه موجز عن نتائج هذه الإجراءات.
- 5- وردًا على التوصية 1، وسّعت المنظمة نطاق الشركاء الذين يشملهم إطار نتائج البرنامج الاستراتيجي 1. وعلى سبيل المثال، عقب إطلاق إطار خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة حول الغذاء في المناطق الحضرية في عام 2019، عززت المنظمة مشاركتها مع الحكومات المحلية والسلطات البلدية والسلطات المحلية الفرعية الأخرى، لمعالجة استمرار وقوع مشاكل تتعلق بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في سياق التوسع الحضري. كما وطدت المنظمة مشاركتها مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص بغية تسخير مساهمة القطاع في تحقيق خطة عام 2030. وتم أيضًا تعزيز التعاون مع منظمات المستهلكين، لإدماج وجهات نظر المستهلكين بشكل أفضل في سياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية. وتشارك المنظمة في عدد متزايد من الشراكات مع مؤسسات المعرفة والأوساط الأكاديمية على الصعيدين الدولي والوطني، لدعم الحكومات والأوساط الإنمائية من خلال التحليل وتنمية القدرات وإسداء المشورة بشأن السياسات القائمة على الأدلة.
- 6- وفي ضوء الاستعدادات لمؤتمر قمة الأمم المتحدة حول النظم الغذائية في عام 2021، قامت المنظمة بتوسيع وتوطيد شراكاتها مع مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة في النظم الغذائية على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية، والوطنية الفرعية، وبالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. والهدف من ذلك هو تعزيز تحوّل النظم الغذائية لمساعدة

<sup>1</sup> <http://www.fao.org/3/mw696ar/mw696ar.pdf>

البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، وضمان إدارة الموارد الطبيعية والبيئة على نحو مستدام.

7- وردًا على **التوصية 2**، عززت المنظمة القدرات القطرية من خلال تقديم المساعدة في مجال السياسات القائمة على الأدلة، ودعم جهود الحكومات والشركاء في التنمية نحو تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة 2. ومن خلال برنامج تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحول (FIRST)، تم إجراء تحليلات لفعالية السياسات في 25 بلدًا، مما وقر أدلة موضوعية بشأن الاختناقات الأساسية في مجال السياسات التي تعيق التقدم نحو مقاصد هدف التنمية المستدامة 2 المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وتقتصر التحليلات خيارات ذات أولوية لكل بلد لتحسين تخصيص الموارد والاستثمارات وتنمية القدرات لدعم الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنظم الغذائية. وتقدم تحليلات فعالية السياسات توجيهات للمرحلة التالية من برنامج FIRST. ويسمح وجود برنامج FIRST على أرض الواقع لمنظمة الأغذية والزراعة بتقديم دعم تحليلي وسياساتي مباشر للحكومات والشركاء في التنمية في استجاباتهم لتأثيرات جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والنظم الغذائية.

8- وتستخلص المنظمة وتتبادل دروسا قيمة من تجارب البلدان، من خلال تحليل شامل لعدة بلدان لتقارير فعالية السياسات الـ25، يتم استكمالها بتحليل كمي عالمي بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بما في ذلك مراجعة للأدبيات. ويتم توثيق النتائج في المطبوع القادم عن "الزراعة والنظم الغذائية على مفترق طرق: ملخص لنتائج تحليل شامل لعدة بلدان". وبدأت المنظمة بالتحضير لتقارير استعراضات عامة عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في بلدان مختارة (تقارير وطنية لحالة انعدام الأمن الغذائي)، مع توقيع الاتفاقية الأولى في مارس/آذار 2019 لإعداد تقرير وطني لباكستان. ويتم هذا الجهد بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والمنظمات الدولية.

9- وردًا على **التوصية 3**، زادت المنظمة من مستوى اهتمام الشركاء العالميين والإقليميين والقطريين بشأن المسارات من الزراعة إلى التغذية والنظم الغذائية الصحية، وأدوار الزراعة المستدامة والتنوع البيولوجي في تنويع وتحسين نوعية النظم الغذائية ومعالجة الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالأنماط الغذائية. وعلاوة على ذلك، تستخدم المنظمة موضوع فترة السنتين 2020-2021: "تشجيع الأنماط الغذائية الصحية والوقاية من جميع أشكال سوء التغذية" كفرصة هامة لتعزيز دمج التغذية في عمل المنظمة المشترك وإشراك الأجهزة الرئاسية في المنظمة، بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية. وساعدت أدوات البيانات الجديدة والمحسنة، ومنتجات المعرفة، ومواد الدعوة، والمذكرات التوجيهية للسياسات، على زيادة حصول البلدان الأعضاء على الأدلة اللازمة لدعم السياسات والخطط والبرامج الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية بشكل أفضل.

10- وفي ما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الريف في سياق الأمن الغذائي والتغذية، أدت التدخلات المركزة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لمعالجة الشواغل الرئيسية المتعلقة بالسياسات في عدد من البلدان على طريق الوفاء بالتزامات التنمية الوطنية، ولا سيما في إطار هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع) وهدف التنمية المستدامة 5 (المساواة بين الجنسين).

11- وردًا على **التوصية 4**، دعمت المنظمة إلى سياسات إنمائية أكثر استدامة وإنصافاً من خلال مجموعة واسعة من قنوات المشورة والدعوة. وعلى وجه الخصوص، دعمت المنظمة بنشاط الحوارات داخل البرلمانات وفي ما بينها، حيث يواصل البرلمانون لعب دور محوري في مكافحة الجوع وجميع أشكال سوء التغذية من خلال تعزيز بيئة تشريعية مواتية وتشكيل تحالفات وشراكات بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

12- وبدعم من البرنامج الاستراتيجي 1، كثفت المنظمة جهودها لتكثيف الخطوط التوجيهية والمبادئ المعتمدة عالمياً<sup>2</sup> مع السياقات الوطنية والمحلية وضمان استرشادها بالسياسات والعمليات التشريعية الجارية.

### ثالثاً - التحديات وآفاق المستقبل

13- لا يزال تركيز المنظمة على القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية موضوعاً هاماً وملائماً. ويشير ارتفاع عدد ناقصي التغذية الموثق في التقارير الثلاثة الأخيرة عن حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذية (تقارير حالة انعدام الأمن الغذائي للأعوام 2017 و2018 و2019) إلى أنه لا يوجد وقت للتهاون. وعلاوة على ذلك، يظل التركيز على الأمن الغذائي والتغذية مهمًا في سياق التحديات الناشئة، مثل تغير المناخ، والهجرة، والتوسع الحضري، وزيادة معدلات الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالأنماط الغذائية، بالإضافة إلى الضغوط على النظم الغذائية وسبل العيش المحلية والعالمية نتيجة تفشي الأمراض المعدية والأوبئة مثل جائحة كوفيد-19.

14- وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، أن تكون الركائز التي يقوم عليها نهج الهدف الاستراتيجي 1 قائمة في مكانها: الالتزام السياسي؛ والفهم المشترك للمشاكل والحلول القائمة على الأدلة العلمية والبيانات والمعلومات والتحليلات السليمة؛ وآليات حوكمة شاملة والتنسيق بين أصحاب المصلحة؛ وأطر متماسكة للسياسات والاستثمارات. ومن الضروري أيضاً أن تشمل السياسات القطاعية التي تستهدف النظم الغذائية والزراعية على أهداف غذائية وتغذوية تراعي المساواة بين الجنسين بشكل واضح.

15- ويعتمد تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة هدف التنمية المستدامة 2، على التزام سياسي أقوى وتركيز صريح على مساهمة النظم الزراعية والغذائية (من الإنتاج الغذائي والزراعي الأساسي إلى الاستهلاك) في مكافحة الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، مع إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام. وستواصل المنظمة تطبيق الدروس المستفادة من تنفيذ البرنامج الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية على نهج المنظمة المستقبلي لدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

<sup>2</sup> وهي تشمل (1) الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل دعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ (2) والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي والوطني؛ (3) والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية التي وضعتها لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ (4) والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مسايد الأسماك صغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

16- وتوفر المبادرات الجديدة الرئيسية، مثل مبادرة العمل يدًا بيد، والتحضير لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، وتنقيحات استراتيجية ورؤية عمل المنظمة في مجال التغذية، وكذلك استكمال الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النظم الغذائية والتغذية، فرصًا كبيرة لتطبيق الدروس المستفادة من تنفيذ البرنامج الاستراتيجي. وستقدم المنظمة متابعة مستمرة للتقييم من خلال البرنامج اللاحق المحتمل لبرنامج FIRST، وكذلك من خلال القنوات المذكورة أعلاه، لتعزيز مساهمة المنظمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية.

## متابعة تقييم مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الهدف الاستراتيجي 1)

توصيات التقييم المقبولة (أ)	الإجراءات الموافقة عليها في رد الإدارة (ب)	وصف الإجراءات المتخذة فعلياً أو أسباب عدم اتخاذها (ج)	درجة سجل إجراءات الإدارة (د) <sup>3</sup>	أثر الإجراءات المتخذة أو التغييرات الناشئة عنها (هـ)
<p><b>التوصية 1:</b> في حين أنه تم اعتماد تصميم البرنامج بأغلبه، يستحق عدد من الشركاء المحتملين تركيزاً أكبر في إطار نتائج البرنامج الاستراتيجي 1 وأنشطته، وهم: البلديات والحكومات المحلية (قدرات التنفيذ، الروابط بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية)؛ والأوساط الأكاديمية الوطنية ومعاهد التدريب (لبناء القدرات وتحليل السياسات)؛ والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (تحليل السياسات وتقييمها)؛ ومنظمات المزارعين (من أجل الدعوة، والمشاركة في مجالات التعاون، وتقييم السياسات) ومنظمات المستهلكين والقطاع الخاص (لعمل على النظم الغذائية).</p> <p>ويمكن تحسين استغلال عملية استكشاف الجهات المانحة غير التقليدية، ولا سيما فرص التمويل الوطنية والإقليمية، فضلاً عن الروابط بمصارف التنمية وآليات تعبئة الموارد المتفق عليها في مؤتمر التمويل من أجل التنمية المنعقد في أديس أبابا (2015).</p>	<p>(أ) في سياق إعداد خطط البرنامج الاستراتيجي 1، تدعو الخطة المتوسطة الأجل (2018-2021) بالفعل إلى تعزيز مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في النظام الغذائي في تحليل السياسات وبلورتها وتنفيذها وتقييم أثرها، بما في ذلك الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية، والقطاع الخاص، ومنظمات المستهلكين والمنتجين، والأوساط الأكاديمية، وغيرها. وإن التعاون جارٍ مع المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية وبرنامج لجنة التقدم الريفي في بنغلاديش. وسيقوم البرنامج الاستراتيجي 1 بتكثيف التعاون مع شعبة الشراكات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز وتوسيع نطاق الشراكات على أساس الخطوط المقترحة.</p> <p>(ب) وتمثل إحدى العقبات أمام العمل على المستوى شبه الوطني في توافر وتحليل البيانات المصنفة حسب الأمن الغذائي والتغذية.</p> <p>(ج) ويسعى البرنامج الاستراتيجي 1 إلى جذب التمويل في هذا المجال، وسيعمل إلى جانب البرنامج الاستراتيجي 5 على إدراج تحليلات التصنيف المتكامل للمراحل في البرنامج الاستراتيجي 1 حيثما تكون متوافرة.</p> <p>(د) وسواصل البرنامج الاستراتيجي 1 تكثيف الجهود من أجل مساعدة الحكومات على تعبئة الموارد من المؤسسات المالية الدولية ومن مصادر أخرى لتمكين البرامج من جعل الزراعة والنظم الغذائية أكثر مراعاة للتغذية.</p>	<p>(أ) تعمل المنظمة مع مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق نواتج الأمن الغذائي والتغذية: عقدت منظمة الأغذية والزراعة ندوة عن مستقبل الأغذية في يونيو/حزيران 2019 مع قادة الأوساط الأكاديمية/معاهد البحوث، لاستكشاف دورهم في ضمان الأنماط الغذائية الصحية والمستدامة لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 بحلول عام 2030. وشاركت المنظمة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في تنظيم الحدث العالمي بشأن التعجيل بالقضاء على الجوع وسوء التغذية (نوفمبر/تشرين الثاني 2018)، الذي حدد العوامل المعجلة وأبرز أهمية الشراكات المبتكرة وتُهج الاستثمار لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2. وستواصل المنظمة توطيد التعاون بشأن دعم السياسات القائمة على الأدلة لتحقيق هدي التنمية المستدامة 1 و2 من خلال مذكرة تفاهم مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية. وأدى تعاون المنظمة مع منظمة بناء الموارد عبر المجتمعات إلى توطيد الفهم وزيادة التركيز على الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج، وربط السياسات بالاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية في بنغلاديش.</p> <p>(ب) ويُعدّ نظام معلومات الأمن الغذائي في باكستان مثالاً جيداً حيث أظهرت منظمة الأغذية والزراعة أهمية جمع البيانات بشأن الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها على المستويين الوطني وشبه الوطني.</p> <p>(ج) ويتم تكثيف العمل بموجب برنامج FIRST والشبكة العالمية لمكافحة أزمة الغذاء في البلدان التي تعاني من الأزمات. وينطوي ذلك على استخدام تحليل النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي في العمل بشأن الأمن الغذائي وسياسات التغذية.</p> <p>(د) وتواصل المنظمة، من خلال مركز الاستثمار، تعاونها القوي مع الشركاء الأساسيين من مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية الأفريقي)، مع توسيع مشاركتها مع مصارف التنمية الإقليمية والإقليمية الفرعية، وتعزيز التركيز على التغذية في استراتيجياتها ومشاريعها الاستثمارية. وإن يعتبر دعم المنظمة لسياسة واستراتيجية القطاع الزراعي التابعة لبنك التنمية الكاريبي، مثالاً جيداً على جعل الاستثمارات الإقليمية الفرعية في الزراعة أكثر تركيزاً على معالجة الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية. وتواصل المنظمة العمل مع البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، لتمكين البلدان المؤهلة من الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وفي عام 2019،</p>	5	<p>تعمل المنظمة مع مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحويل النظم الغذائية من خلال خلق بيئة تدعم آليات الحوكمة، والسياسات المتناسقة، والقدرة المعززة للشركاء، والاستثمارات المسؤولة لممارسات الزراعة والنظم الغذائية المستدامة.</p> <p>وسمحت المشاركة الوثيقة والموطدة مع الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث، مثل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، للمنظمة بتعزيز تحليلات السياسات القائمة على إحصاءات وبيانات قوية، مع تطوير قدرات أصحاب المصلحة على وضع السياسات، من خلال زيادة نشر المعرفة والوعي من البلدان إلى المستويات العالمية.</p> <p>وأدت المشاركة الموسعة لمنظمة الأغذية والزراعة على المستوى شبه الوطني إلى زيادة القدرة على وضع سياسات غذائية حضرية ودمج الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والاعتبارات الجنسانية في السياسات الحضرية/المحلية، وخطط وبرامج الاستثمار، من خلال تعزيز الحوار والتعاون النشط بين المدن.</p> <p>وتنتج عن الدعم الفني الذي قدمته المنظمة للتحالفات البرلمانية ما يلي: قانون نموذجي للأمن الغذائي والتغذية (سيتم إقراره في أفريقيا في مايو/أيار 2020)؛ وقانون بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية في اليابان (صدر)؛ والشروع في عملية من قبل الجهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لاستحداث قانون نموذجي</p>

<sup>3</sup> درجة سجل إجراءات الإدارة: 1- لا شيء؛ لم يتخذ أي إجراء لتنفيذ التوصية؛ 2- سيء؛ خطة تنفيذ التوصية والإجراءات المتخذة لذلك في مرحلة أولية جداً؛ 3- غير كافٍ؛ تنفيذ التوصية متفاوت وجزئي؛ 4- كافٍ؛ أحرز تنفيذ التوصية تقدماً، ولكن ما من أدلة عن نتائجها على الغاية المستهدفة؛ 5- جيد؛ نفذت التوصية تنفيذاً كاملاً وثمة بعض الأدلة الأولية على أثرها على الغاية المستهدفة؛ 6- ممتاز؛ ثمة أدلة دامغة على أن التوصية أثرت بشكل إيجابي على الغاية المستهدفة.



توصيات التقييم المقبولة (أ)	الإجراءات الموافقة عليها في رد الإدارة (ب)	وصف الإجراءات المتخذة فعلياً أو أسباب عدم اتخاذها (ج)	درجة سجل إجراءات الإدارة (د) 3	أثر الإجراءات المتخذة أو التغييرات الناشئة عنها (هـ)
	<p>(هـ) وسواصل البرنامج الاستراتيجي 1 تقرّبه من الجهات المانحة غير التقليدية. وبصورة خاصة، يمكن استخدام اقتراح برنامج تسريع القضاء على الجوع لجذب التمويل من خارج الميزانية. وسيسعى البرنامج الاستراتيجي 1 إلى توسيع نطاق العمل المضطلع به مع البنك الدولي لتقييم مدى مراعاة الحافظة الاستثمارية للتغذية ولتغطية مؤسسات مالية دولية/ مصارف تنمية أخرى.</p>	<p>دعمت المنظمة 18 بلدًا متضرراً بالأزمات للحصول على موارد منح البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.</p> <p>(هـ) وقد اعترفت المنظمة بشكل متزايد بدور القطاع الخاص في تحويل الزراعة والنظم الغذائية لتحسين نواتج التغذية. ووضعت المنظمة استراتيجية جديدة، ونفذت العديد من المبادرات بشأن مشاركة القطاع الخاص، مثل حلقة العمل بشأن دور القطاع الخاص لتسريع التقدم نحو القضاء على الجوع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أديس أبابا، ديسمبر/كانون الثاني 2019). كما عززت المنظمة عملها مع منظمات المستهلكين، من خلال الشراكة مع جمعية المستهلكين الدولية والشبكات المرتبطة بها، وجلبت منظمات المستهلكين إلى منتدى التشاور لأصحاب المصلحة المتعددين للدعوة إلى بيئات غذائية صحية.</p>		<p>لمكافحة الفاقد والمهدر من الأغذية، يمكن اعتماده من قبل جميع بلدان الإقليم.</p> <p>وبفضل استمرار المشاركة الناجحة مع المؤسسات المالية الدولية، أصبح من الممكن توفير المنظرين الجنساني والتغذوي للاستثمارات الزراعية والريفية الكبيرة الحجم على المستوى القطري. وفي ما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص، خلفت الشراكات الاستراتيجية مع كيانات الأعمال أساساً متيناً للمنظمة لكي تلعب دوراً محفزاً في تسهيل الحوار بشأن السياسات، وهو أمر ضروري لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 وما بعده، مع النظراء الحكوميين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات المالية، ومنظمات المستهلكين، ومنظمات المنتجين/المزارعين، والمنظمات النسائية.</p>
<p><b>التوصية 2:</b> في حين أن منظمة الأغذية والزراعة تتمتع بوضع جيد على المستوى العالمي، تحتاج إلى تعزيز قدراتها لدعم تنفيذ السياسات وتحليلها على المستوى القطري من خلال جملة أمور: مواصلة برنامج FIRST وتوسيع نطاقه الجغرافي؛ وتدريب أفضل للموظفين؛ وإصدار التقارير الوطنية عن حالة انعدام الأمن الغذائي في بعض البلدان المختارة.</p> <p>ويحتاج البرنامج الاستراتيجي 1 إلى تقوية قدراته لدعم المكاتب القطرية للمنظمة والتعلم منها.</p>	<p>(أ) إن المناقشات جارية بشأن تمديد برنامج FIRST المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة، وتشمل المديرية العامة المعنية بالتنمية والتعاون، ووفود الاتحاد الأوروبي في البلدان، وممثليات منظمة الأغذية والزراعة، والمكاتب الإقليمية.</p> <p>(ب) وبما أن برنامج FIRST محدود المدّة، تحتاج منظمة الأغذية والزراعة إلى النظر إلى أبعد منه. وتحقيقاً لهذه الغاية، تمت صياغة اقتراح لتوفير الخدمات التي يقدمها برنامج FIRST على أساس دائم.</p> <p>(ج) وقد وضع البرنامج الاستراتيجي 1 و3 اقتراحاً إقليمياً لبرنامج التعاون التقني من أجل إعداد تقارير وطنية عن حالة الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والفقر في بلدان مختارة وعن الاستجابة السياساتية لهم. ولكن بدلاً من أن يجري إعداد مثل هذه التقارير بقيادة منظمة الأغذية والزراعة،</p>	<p>(أ) وافق الاتحاد الأوروبي في أغسطس/آب 2018 على تمديد التمويل لمرفق المساعدة في مجال السياسات لبرنامج FIRST حتى نهاية عام 2022. وبناءً على نتائج تقييم برنامج FIRST، تجري مناقشة اقتراح لبرنامج ليخلفه. وخلال الفترة 2018-2019، دعم برنامج FIRST تطوير تقارير "تحليل فعالية السياسات" من أجل تقييم التقدم مقابل مقاصد هدف التنمية المستدامة 2. ووفرت هذه التقييمات الأساس "لخطط التدرج" التابعة لبرنامج FIRST التي تغطي المرحلة التالية من البرنامج. وقد تم الاتفاق على هذه الخطط مع الحكومات ووفود الاتحاد الأوروبي وممثليات المنظمة، وهي تحدد:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- طرائق تنفيذ السياسات الفعالة من حيث التكلفة، والاستفادة بشكل أكبر من القدرات الوطنية، بما في ذلك الدعم القطري من المحاور الإقليمية الفرعية كما هو الحال مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المحيط الهادئ.</li> <li>- والإجراءات لتعبئة موارد إضافية على المستوى القطري للمساعدة في مجال السياسات.</li> <li>- والإجراءات لتعزيز قدرات دعم السياسات الوطنية، بما في ذلك الحكومات وممثليات المنظمة ووفود الاتحاد الأوروبي.</li> </ul> <p>(ب) وافقت الإدارة العليا في سبتمبر/أيلول 2018 على مذكرة مفاهيمية تحدد اقتراحاً لإنشاء مرفق للمساعدة في مجال السياسات العامة لدعم جهود الحكومات لتحقيق أهداف التنمية</p>	6	<p>عززت الإجراءات المتخذة قدرات المنظمة على المستوى القطري لتقديم المساعدة في مجال السياسات القائمة على الأدلة ودعم جهود الحكومات والشركاء في التنمية لتحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة 2. ويتم اعتماد تحليلات فعالية السياسات وخطط التدرج من قبل الحكومات ووفود الاتحاد الأوروبي وممثليات المنظمة، يتم تبادلها على نطاق واسع مع الشركاء في التنمية في البلدان المستهدفة.</p> <p>وبالإضافة إلى عمله على المستوى الوطني، يستخلص البرنامج الاستراتيجي 1 دروساً قيمة من عمله على المستوى القطري من خلال مشاركته في وضع تحليل شامل عبر البلاد لتحليلات فعالية السياسات. وقد تم توثيق النتائج في مطبوع بعنوان "الزراعة والنظم الغذائية على مفترق طرق: ملخص نتائج تحليل شامل لعدة بلدان".</p>

توصيات التقييم المقبولة (أ)	الإجراءات الموافقة عليها في رد الإدارة (ب)	وصف الإجراءات المتخذة فعلياً أو أسباب عدم اتخاذها (ج)	درجة سجل إجراءات الإدارة (د) <sup>3</sup>	أثر الإجراءات المتخذة أو التغييرات الناشئة عنها (هـ)
	<p>يجب إعدادها بقيادة الحكومة وتحكم أصحاب المصلحة القطريين بما بدعم من المنظمة.</p> <p>(د) ونظراً إلى قلة الموارد، لن يكون هذا العمل ممكناً إلا في بلدان مختارة وبصورة غير متواصلة. ولا بد من أن يتم تنسيقه عن كثب مع العمل الإقليمي العام وينبغي أن يساهم في تحقيق خطة عام 2030 إذ إنه متصل بعملية تقديم تقارير وطنية طوعية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويعتبر دعم المكاتب القطرية والتعلم منها جانباً أساسياً من هيكل المكاتب الميدانية. وستقوم الدروس المستفادة من البلدان بتوجيه العمل في مجال التعاون في ما بين بلدان الجنوب الذي تروج له البرامج الاستراتيجية وشعبة الشراكات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب.</p>	<p>المستدامة. ويستند الاقتراح على تجربة برنامج FIRST، ويهدف إلى توسيع نطاق وقاعدة التمويل للمرفق. وأدرج فريق العمل المعني بتطوير الأعمال الذي تقوده شعبة تطوير الأعمال وتعبئة الموارد الاقتراح في حافظة تطوير الأعمال التجارية ومواد الاتصال التسويقي التي تستهدف الشركاء في الموارد.</p> <p>(ج) وساعد برنامج FIRST، بدعم من البرنامجين الاستراتيجيين 1 و3 ووحدات أخرى في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية وبدعم من الصندوق المتعدد التخصصات، الحكومات على تنفيذ "تحليلات فعالية السياسات" في 25 بلداً، وتقييم التقدم المحرز مقابل مقاصد هدف التنمية المستدامة 2، وتحديد الاختناقات التي تعيق التقدم نحو تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة 2، وتحديد مجالات العمل والاستثمار ذات الأولوية.</p> <p>(د) ويتم تبادل الدروس المستفادة من عمل البرنامج الاستراتيجي 1 في مجال السياسات من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- بعثات التبادل في ما بين بلدان الجنوب (على سبيل المثال، قام صانعو السياسات من كينيا بزيارة إندونيسيا، ومن بيرو وأفغانستان بزيارة بنغلاديش، للتعلم من تجاربهم في مجال الحوكمة والسياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية).</li> <li>- وتشكل سلسلة المدكرات التوجيهية بشأن السياسات للهدف الاستراتيجي 1 أيضاً وسيلة لنشر تجارب البلدان حول مختلف قضايا السياسات.</li> <li>- وسمحت الأحداث الإقليمية التي نظمها برنامج FIRST في أقاليم آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام 2018، للمسؤولين عن السياسات في ممثلات المنظمة ووفود الاتحاد الأوروبي والحكومات، بتبادل خبراتهم.</li> <li>- ووفرت الأحداث المختلفة على المستويين العالمي والإقليمي فرصاً لتبادل الخبرات القطرية (على سبيل المثال، دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي 2018، ولجنة مصائد الأسماك، واجتماعات مجلس المنظمة، والحدث العالمي للتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وأسبوع الأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وسوى ذلك).</li> <li>- وفي عام 2019، وضع برنامج FIRST تقريراً عالمياً يلخص تجارب البرنامج ومبادرات السياسات الأخرى، بالاشتراك مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ومن المتوقع صدور التقرير في منتصف عام 2020.</li> <li>- ونظم البرنامج الاستراتيجي 1 مع المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي الفرعي لشرق أفريقيا، بدعم من برنامج FIRST، حدثاً إقليمياً لتبادل الخبرات في ما بين بلدان الجنوب</li> </ul>	<p>وعلاوة على ذلك، يسترشد وضع البرنامج اللاحق لبرنامج FIRST، الذي تتم مناقشته مع الاتحاد الأوروبي، من الدروس المستفادة من تطوير خطط التدرج لبرنامج FIRST.</p>	

توصيات التقييم المقبولة (أ)	الإجراءات الموافقة عليها في رد الإدارة (ب)	وصف الإجراءات المتخذة فعلياً أو أسباب عدم اتخاذها (ج)	درجة سجل إجراءات الإدارة (د) 3	أثر الإجراءات المتخذة أو التغييرات الناشئة عنها (هـ)
<p><b>التوصية 3:</b> حظيت التغذية والاعتبارات الجنسانية باهتمام متزايد من جانب منظمة الأغذية والزراعة في السنوات الأخيرة، ولكن لا يزال من الممكن تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال. وبصورة خاصة، تحتاج المنظمة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لتنوع الأنماط الغذائية كوسيلة لمعالجة مشكلة الوزن الزائد والسمنة. ويتعين على المنظمة أن تنشر الوعي بالسبل المؤدية من الزراعة إلى التغذية وأن تحاول الترويج للزراعة والشواغل على صعيد السياسات في مجالات تنسيق التغذية حيث لا تزال هذه القضية تعتبر مشكلة صحية فقط. وفي ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، تتسنى فرص أمام منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج الاستراتيجي 1 للمساعدة على إصلاح نظم الدعم الوطني للزراعة، مثل نظم الإرشاد أو الشبكات البيطرية أو خطط الائتمان الريفي، حتى تقدم المزيد من الدعم للمزارعات، لا سيما في السياقات التي تتسم بحجرة الرجال خارج الزراعة وما يترتب عن ذلك من تزايد سيطرة العنصر النسائي على هذا القطاع.</p>	<p>(أ) يعتبر التنوع الغذائي استراتيجية مهمة للتصدي لجميع أشكال سوء التغذية. ويكمن التحدي في وضع نهج متكامل يتناول مختلف أشكال سوء التغذية، بما في ذلك من منظور جنساني، مهما كانت الظروف. ويتمثل شرط مسبق مهم في توافر البيانات المتعلقة باستهلاك الأغذية، وتحليل السياسات والمعوقات الأخرى التي تحول دون تحسين التنوع الغذائي. وسيمثل ذلك أولوية لتعبئة الموارد.</p> <p>(ب) وسيهدف البرنامج الاستراتيجي 1 وشعبة التغذية والنظم الغذائية إلى الحرص على أن يتجلى العمل الجاري في مجالات "تنسيق التغذية" الرئيسي في المتابعة الإقليمية والقطرية للندوات الإقليمية عن النظم الغذائية المستدامة لأنماط غذائية صحية، وأن يسلب الضوء عليها كجزء من إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.</p> <p>(ج) وتشكل مجموعة الأدوات التي طوّرتها شعبة مركز الاستثمار وشعبة التغذية والنظم الغذائية والتي تتعلق بالزراعة ونظم الأغذية المراعية للتغذية، مساهمة مهمة في التوعية بالسبل المؤدية من الزراعة إلى التغذية. وستبقى شعبة التغذية والنظم الغذائية في الطليعة لتطوير ونشر المعارف والأدوات اللازمة على المستوى العالمي (لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، وحركة الارتقاء بمستوى التغذية، والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وعقد العمل من أجل التغذية). وقام البرنامج الاستراتيجي 1 إلى جانب برامج استراتيجي ووحدات فنية أخرى، وبدعم من برنامج FIRST المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة، بتطوير سلسلة من المذكرات التوجيهية السياساتية المتعلقة بتعزيز هذه السياسات من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية.</p>	<p>في إقليم أفريقيا، في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، لتبادل الخبرات المكتسبة في الجهود المبذولة لتحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة 2.</p> <p>(أ) لفت تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي لعام 2018 الانتباه الدولي إلى المسارات بين عدم كفاية الوصول إلى الغذاء والأشكال المتعددة من سوء التغذية، وميّز بين مسار نقص التغذية (الذي يؤدي إلى التقزم والهزال) والمسار المسبب للبدانة (الذي يؤدي إلى السمنة).</p> <p>- تم إجراء تحليلات لفعالية السياسات بدعم من برنامج FIRST في 25 بلداً، وتقدم هذه التحليلات أدلة على الاختناقات الرئيسية في السياسات أمام تحقيق النتائج لتحسين الأمن الغذائي والتغذية. وقد تم تعميم الاعتبارات الجنسانية فيها.</p> <p>- وفي إطار المخصصات للصندوق المتعدد التخصصات، بدأت المنظمة في عام 2019 سلسلة من الدراسات في خمسة بلدان لبناء أدلة حول العوامل الدافعة لعدم كفاية الأنماط الغذائية، والسمنة، والأمراض غير المعدية المرتبطة بالأنماط الغذائية، والروابط مع النظم الزراعية والغذائية. وتمت الموافقة على برنامج فرعي ممول من آلية التمويل المتعددة الشركاء في عام 2019 لتعزيز الإنتاج المستدامة للأغذية المتنوعة والصحية والوصول إلى الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية في أربعة بلدان تم التركيز عليها. وفي عام 2019، أجرى إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مشاورات إقليمية رفيعة المستوى حول الروابط بين النظم الغذائية والسمنة ونوع الجنس.</p> <p>(ب) واستفادت المنظمة من الشراكات مع آليات الحوكمة العالمية مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي، ووكالات الأمم المتحدة (من خلال لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية)، ومع الآليات المتعددة أصحاب المصلحة مثل حركة تعزيز التغذية والتحالف العالمي لتحسين التغذية، لرفع مستوى الوعي بشأن المسارات من الزراعة إلى التغذية، ولتعزيز التغذية باستخدام نهج النظم الغذائية، وتعزيز القدرات على المستوى القطري لمنصات أصحاب المصلحة المتعددين.</p> <p>- وقدمت مساهمات المتابعات على المستويين الإقليمي والقطري إلى الندوات الإقليمية عن النظم الغذائية المستدامة لأنماط غذائية صحية، كجزء من إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. وتم إعداد مراجعات تحليلية حول تأثير السياسات الغذائية والزراعية على الأمن الغذائي والتغذية في دول مختارة من أعضاء المنظمة في آسيا (إقليم آسيا والمحيط الهادئ) لمنتدى السياسات الإقليمي (2019). وبالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي، والشراكة الجديدة من أجل التنمية ف أفريقيا، وحركة تعزيز التغذية، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، وضعت منظمة الأغذية والزراعة كتيباً برلمانياً بشأن التغذية والنظم الغذائية. ووافقت الدورة الخامسة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي (2018) على إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية للتغذية والنظم الغذائية.</p>	5	<p>أدت الإجراءات المتخذة إلى زيادة اهتمام شركاء المنظمة العالميين والإقليميين والقطريين بشأن التنوع الغذائي كوسيلة لمعالجة الوزن الزائد والسمنة، بما في ذلك من المنظور الجنساني.</p> <p>وهناك زخم متزايد داخل المنظمة وخارجها في المناقشات حول المشاغل بشأن السياسات المحيطة بالمسارات من الزراعة إلى التغذية ودور التنوع البيولوجي الزراعي في تحسين صحة الإنسان ورفاهه وكذلك تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وصحة الكوكب. وتساعد هذه المناقشات في إعادة تشكيل أولويات المنظمة، حيث يكتسب الهدف المتعلق بالنظم الغذائية الصحية أهمية في الرؤى الاستراتيجية العالمية والإقليمية للمنظمة لفترة السنتين القادمة.</p> <p>وأصبح الترويج للتغذية والنظم الغذائية الصحية من منظور نظم الزراعة والأغذية المستدامة، مساهمة فريدة من قبل منظمة الأغذية والزراعة في النقاش العالمي حول سياسات الأغذية والتغذية. وتدعم أدوات البيانات الجديدة والمحسنة، ومنتجات المعرفة ومواد الدعوة ومذكرات التوجيه السياساتية، بشكل متزايد البلدان الأعضاء على الوصول إلى الأدلة اللازمة لدعم السياسات والخطط والبرامج الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية.</p> <p>وأدت التدخلات المركزة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في عدد من البلدان لمعالجة الاختناقات الرئيسية في مجال السياسات، وهي على طريق الوفاء بالتزامات التنمية الوطنية، ولا سيما في إطار هدف</p>

توصيات التقييم المقبولة (أ)	الإجراءات الموافق عليها في رد الإدارة (ب)	وصف الإجراءات المتخذة فعلياً أو أسباب عدم اتخاذها (ج)	درجة سجل إجراءات الإدارة (د) <sup>3</sup>	أثر الإجراءات المتخذة أو التغييرات الناشئة عنها (هـ)
		<p>- وأيدت الدورة السادسة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي (2019) مسار العمل المواضيعي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية (برنامج العمل المتعدد السنوات 2020-2023)، مما يمهد الطريق لإعداد الخطوط التوجيهية الطوعية التي ستزود البلدان الأعضاء والشركاء في التنمية بالتوجيهات العملية بشأن كيفية التقدم بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والفتيات وتمكين المرأة.</p> <p>(ج) ويتم تطوير عدد من أدوات البيانات، ومنتجات المعرفة، ومواد الدعوة وأدوات توجيه السياسات، بما في ذلك:</p> <p>- تفعيل مؤشر الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء في سنّ الإنجاب في ثلاثة بلدان. وقد أتيحت البيانات الغذائية الكمية من خلال أداة بيانات استهلاك الأغذية الفردي العالمي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وتم تطوير منهجية للملامح القطرية بشأن الزراعة الذكية مناخياً المراعية للتغذية مع البنك الدولي، ويتم إجراء التحليلات في أربعة بلدان. وأجريت دراسات لتقييم التغييرات في اتجاهات استهلاك الأغذية وتناول المغذيات والأمراض المرتبطة بالأنماط الغذائية في بلدين (اختبار منهجية للنظم الغذائية الصحية المستدامة). وتم تطوير أداة سريعة لتقييم نظام الغذاء الحضري وتنفيذها في ثلاث مدن: نيروبي وداكا وليما.</p> <p>- وتم تطوير إطار للنظم الغذائية وإطار خاص بالأغذية والتغذية. واستُكملت مجموعة أدوات ونماذج تعلم بشأن نظم الزراعة والأغذية المراعية للتغذية، وتم تصميم دورة عن التثقيف من أجل التغذية الفعالة في المجال العملي لبناء القدرات المهنية لمساعدة الأشخاص على تحسين أنماطهم الغذائية.</p> <p>- ووضعت سبع مذكرات إرشادية جديدة بشأن السياسات لتعزيز السياسات القطاعية من أجل تحقيق نتائج أفضل للأمن الغذائي والتغذية بشأن ما يلي: (1) النظم الغذائي لأنماط التغذية الصحية؛ (2) التربية التغذوية؛ (3) والمشتريات الغذائية العامة؛ (4) وسلامة الأغذية؛ (5) والبنود والأصناف؛ (6) والتنوع البيولوجي؛ (7) والفقر الريفي.</p> <p>- وبالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، أُقيمت أدلة عن تأثير تمكين المرأة على النتائج الغذائية على مستوى الأسرة، مما أدى إلى تجميع أفضل الممارسات وإعداد موجز للسياسات. وباستخدام بيانات استطلاع Gallup العالمي، تم إعداد دراسة حول الاختلافات بين الجنسين في الأمن الغذائي العالمي، استفيد منها لإعداد التقرير عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2019. وباستخدام بيانات مسح مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في ثلاثة بلدان، أجريت تحليلات تجريبية حول آثار هجرة الذكور من المناطق الريفية، على الأمن الغذائي للأزواج غير المهاجرين وأفراد الأسرة. واستفيد من النتائج والتوصيات في عمليات السياسات الوطنية.</p>	<p>التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع) وهدف التنمية المستدامة 5 (المساواة بين الجنسين).</p>	



توصيات التقييم المقبولة (أ)	الإجراءات الموافقة عليها في رد الإدارة (ب)	وصف الإجراءات المتخذة فعلياً أو أسباب عدم اتخاذها (ج)	درجة سجل إجراءات الإدارة (د) <sup>3</sup>	أثر الإجراءات المتخذة أو التغييرات الناشئة عنها (هـ)
	<p>- وأجريت تقييمات جنسانية قطرية في 42 بلداً (18 منها في عام 2019)، لبناء الأساس للتقارير القطرية لفريق الأمم المتحدة القطري - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والحوارات المتعلقة بالسياسات الوطنية. وعزز إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حوار السياسات بشأن الروابط بين النظم الغذائية، والسمنة ونوع الجنس، ودعم توليد البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، والتحليلات الجنسانية، لمساعدة البلدان على تصميم وتنفيذ سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين بشأن الأمن الغذائي والتغذية (النتائج مدرجة في بانوراما الغذاء والتغذية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لعامي 2018 و2019). وفي عام 2019، بدأ التعاون مع REMSIP لاستخدام أداة تقييم الخدمات الاستشارية حول نوع الجنس والخدمات الريفية لتعزيز قدرات الخدمات الإرشادية الوطنية في بلدين اثنين من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وتقديم خدمات تراعي المساواة بين الجنسين.</p>			
<p><b>التوصية 4:</b> بناء على المستوى العالمي من الثقة المبنية مع المؤسسات الوطنية، يتعين على منظمة الأغذية والزراعة أن تواصل الدعوة في سبيل السياسات الإنمائية الأكثر استدامة وإنصافاً، مع الاعتماد على مجموعة متنوعة من القنوات الاستشارية والمتعلقة بالدعوة مثل الأوساط الأكاديمية الوطنية، ومنظمات المزارعين، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب، ووسائل الإعلام الوطنية الرئيسية، ومع إرساء مشورتها على قاعدة تحليلية متينة وحجج اجتماعية واقتصادية دامغة تكمل الحجج المستندة إلى الحقوق.</p>	<p>(أ) يتم بالفعل استغلال قنوات الدعوة المختلفة وبذل الجهود للاستفادة بقدر أكبر من التعاون في ما بين بلدان الجنوب في ما يتعلق بجدول الأعمال العالمي بشأن القضاء على الجوع. وبصورة خاصة، يستفيد تحالف "Alianzas" في منطقة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الأوساط الأكاديمية، ويمكن تكرار ذلك في مناطق أخرى أيضاً.</p> <p>(ب) وفي عام 2018، تم الاضطلاع في جميع البلدان المعنية ببرنامج FIRST، بتحليل لفعالية السياسات المتمحورة حول هدف التنمية المستدامة 2 من أجل النظر في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الأخرى التي تؤثر على تنفيذ السياسات وفعاليتها، وتمت مناقشة النتائج عن طريق العمليات الشاملة لأصحاب المصلحة المتعددين في عام 2019.</p> <p>(ج) وسيتم تعميم مراعاة الترابط بين هديتي التنمية المستدامة 1 و2 في جميع قنوات الدعوة المتاحة لمنظمة الأغذية والزراعة.</p>	<p>تواصل المنظمة الدعوة لسياسات التنمية المستدامة والعادلة لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية من خلال قنوات الدعوة المختلفة، مثل الأوساط الأكاديمية والشبكات البرلمانية. ويتم الاضطلاع بأعمال الدعوة من خلال مشاركة أصحاب المصلحة المختلفين على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية:</p> <p>(أ) انخرطت المنظمة على الصعيد العالمي ومن خلال التعاون الثلاثي في ما بين بلدان الجنوب، مع البرلمانيين لإنشاء تحالف عالمي لمكافحة الجوع وسوء التغذية. وأدى ذلك إلى عقد قمة برلمانية عالمية ضد الجوع وسوء التغذية في مدريد، إسبانيا، في عام 2018. وكانت القمة مبادرة مشتركة بين البرلمان الإسباني، والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والجهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.</p> <p>ويواصل البرلمانيون لعب دور محوري في مكافحة الجوع وجميع أشكال سوء التغذية من خلال تعزيز بيئة تشريعية مواتية وتشكيل تحالفات وشراكات بشأن الأمن الغذائي والتغذية. وتدعم المنظمة بنشاط الحوارات بشأن الأمن الغذائي والتغذية داخل البرلمانات وفي ما بينها، والشبكات الوطنية والدولية مثل الجهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبرلمان بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتدعم المنظمة بالإجمال في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 25 جهة برلمانية في مكافحة الجوع. كما تدعم المنظمة الجهة البرلمانية الأفريقية أيضاً.</p> <p>وأنشأ المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تحالفاً مع الأوساط الأكاديمية (Alianzas) لتحويل النظم الغذائية من أجل الحد من الوزن الزائد والسمنة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومن أجل تعزيز الشراكات مع الأوساط الأكاديمية، عقدت المنظمة، في يونيو/حزيران 2019، ندوة حول مستقبل الغذاء. وتم توقيع العديد من مذكرات التفاهم</p>	5	<p>أدت القمة البرلمانية العالمية إلى إنشاء شبكة من البرلمانيين تعزز شراكات برلمانية جديدة أو محسنة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يمكنهم تسهيل الإجراءات نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 2. وتستخدم الشبكات البرلمانية أيضاً أفضل الممارسات المتعلقة بالقوانين والبرامج والسياسات لمكافحة الجوع وسوء التغذية.</p> <p>ووافقت سبعة بلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على قوانين تعزز سيادة الأمن، والزراعة الأسرية، وتوسيم الأغذية، والممارسات الزراعية الإيكولوجية، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية. ويقوم 13 برلماناً وطنياً حالياً بمراجعة هذه القوانين واللوائح، وهناك 11 بلداً يناقش مخصصات الميزانية لدعمها.</p> <p>وأدت أفضل الممارسات والدروس المستفادة إلى تحالفات برلمانية وجهات جديدة لمكافحة الجوع وسوء التغذية (على سبيل المثال، المنتدى البرلماني الأقليمي لأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وشبكة أفريقيا الوسطى للتحالف البرلماني للأمن الغذائي والتغذية)؛</p>

أثر الإجراءات المتخذة أو التغييرات الناشئة عنها (هـ)	درجة سجل إجراءات الإدارة (د)³	وصف الإجراءات المتخذة فعلياً أو أسباب عدم اتخاذها (ج)	الإجراءات الموافق عليها في رد الإدارة (ب)	توصيات التقييم المقبولة (أ)
<p>وتمثل المطبوعات الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة، ولا سيما حالة الأمن الغذائي والتغذية، أدوات معترف بها دولياً لتحليل مقاصد أهداف التنمية المستدامة بشأن الفقر والأمن الغذائي والتغذية، والدعوة لها ورصدها.</p>		<p>ورسائل الاتفاقات مع جامعات ومؤسسات مختلفة للاضطلاع بالأعمال القائمة على الأدلة بشأن الأمن الغذائي والتغذية وتحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة 2.</p> <p>(ب) وحددت نتائج تحليلات فعالية السياسات في جميع بلدان برنامج FIRST الاختناقات الرئيسية والتحديات الناشئة التي تؤثر على تنفيذ السياسات وتعميق تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة 2. وأوجزت النتائج الحاجة إلى ما يلي: التغيير في السياسات لدعم تحول النظم الغذائي الذي يعمل في وقت واحد من أجل صحة الإنسان، والتنمية الاجتماعية والبيئية، والحد من الجوع والفقر، والنمو الاقتصادي الشامل؛ والتحول الاجتماعي من خلال جدول أعمال يركز في السياسات على المرأة والشباب والمستهلكين؛ وإعادة تركيز آليات الحوكمة لمعالجة اختناقات التنفيذ الرئيسية التي تعيق تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وتم عقد ورشتي عمل لأصحاب المصلحة المتعددين في مايو/أيار (روما) وديسمبر/كانون الأول (أديس أبابا) 2019، لمناقشة النتائج والآثار المترتبة على العمل القطري والإقليمي والعالمي. ويجري إصدار معلومات أساسية موجزة بشأن "الزراعة والنظم الغذائية على مفترق طرق: ملخص لنتائج تحليل شامل لعدة بلدان".</p> <p>(ج) وأبرزت المطبوعات الرئيسية وأدوات الاتصال الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة الترابط بين هدفي التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) و2 (القضاء على الجوع). وعلى سبيل المثال، وصف تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي لعام 2019، وحلل النمو الاقتصادي، والفقر/عدم المساواة، والترابط بين الأمن الغذائي والتغذية، وأهمية معالجة القضايا بطريقة شاملة ومتكاملة. ويعالج إطار العمل بشأن الفقر المدقع (الذي أطلقته المنظمة في عام 2019) أيضاً العلاقة بين الفقر والجوع على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت المنظمة في إعداد مذكرة إرشادية بشأن الفقر في الريف، تهدف إلى تعزيز السياسات الوطنية للحد من الفقر من أجل تحقيق نتائج أفضل في الأمن الغذائي والتغذية.</p>		